قطاع السياحة الفلسطيني في ظل الاحتلال – الواقع والآفاق–

الدكتور/أشرف الصوفي أستاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة باتنة البريد الالكتروني abosuliman1954@gmail.com	أ/الدامي عبد المنعم أستاذ مساعد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–جامعة باتنة البريد الالكتروني damiabdmonem@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على واقع قطاع السياحة الفلسطيني في ظل الاحتلال حيث تناولت الدراسة تطور النشاط السياحي الفلسطيني من خلال ابراز اهم المؤشرات السياحية الفلسطينية من حيث النشاط الفندقي وأعداد السياح الوافدين فضلا عن عدد المؤسسات العاملة في الانشطة السياحية وأعداد العاملين بها.كما تتناول الدراسة اثار الاحتلال الاسرائيلي على قطاع السياحة الفلسطيني من خلال ابراز السياسات والإجراءات الاسرائيلية الهادفة الى اعاقة نمو قطاع السياحة الفلسطيني،كما تطرقت الدراسة الى السبل الممكن اتخاذها فلسطينياً للارتقاء بالقطاع السياحة الفلسطيني وتنميته في ظل الظروف القائمة.

Résumé:

Cette étude vise à faire la lumière sur la réalité du secteur du tourisme palestinien sous l'occupation israélienne. Elle a examiné l'évolution de l'activité touristique palestinienne en mettant en évidence les indicateurs les plus importants du tourisme palestinien en termes d'activité hôtelière, du nombre d'arrivées de touristes ainsi que le nombre des sociétés opérant dans le domaine touristique et le nombre d'employés. L'étude aborde également les effets de l'occupation israélienne sur le secteur du tourisme palestinien en mettant en évidence les politiques et les mesures visant à bloquer sa croissance. L'étude a également porté sur les moyens qui peuvent être prises par les palestiniens pour mettre à niveau et pour développer le secteur du tourisme palestinien.

مقدمة:

تلعب السياحة دوراً هاما وبارزاً في اقتصاديات معظم دول العالم إذ تعتمد عليها هذه الدول اعتماداً أساسياً كمصدر هام من مصادر الدخل القومي وقد أصبحت السياحة مقبولة لدى كافة دول العالم اعترافا بمزاياها العديدة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية فهي تجلب العملات الحرة وتتيح فرص العمل لعدد كبير من المواطنين للعمل فيها. إلى جانب تشجيعها للاستثمار في مجال الخدمات، كإنشاء الفنادق والمطاعم والنقل السياحي بكافة أنواعه وأشكاله والصناعات اليدوية الفولكلورية وصناعة التحف وغيرها من الصناعات المتعددة المتصلة بالسياحة.

إن الدخل الذي يمكن أن يحققه قطاع السياحة يعد من المداخيل المالية غير المكلفة والداعمة لتوازن ميزان المدفوعات في معظم البلدان السياحية. كما أن القطاع السياحي والفندقي هو المحرك الحقيقي للدورة الاقتصادية والمورد الأكبر لسد عجز موازنة الدولة وبما أن الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تكاد تفتقر إلى المواد الأولية ولا يوجد فيها صناعات متطورة وتدنى مردود القطاعات الحيوية الأخرى لذا تلعب السياحة دوراً مهما في تنمية اقتصاده الذي يرتكز في جزء كبير منه على تجارة الخدمات والتي ازدادت أهميتها في الاقتصاد الفلسطيني.

وانطلاقا من ذلك يستطيع قطاع السياحة دعم الاقتصاد الوطني في الأراضي الفلسطينية لأنه ينوع الأنشطة الاقتصادية كما يتيح فرصا جديدة لليد العاملة وينمى الإيرادات الواردة من العملات التي يتم تداولها في التجارة الدولية لأن عملية نقل الأموال بواسطة السائحين من بلد إلى آخر تسمى صادرات غير منظورة فكلما زادت موارد دولة ما من السياحة، تزيد قدرتها على التعاقد مع الخارج، ومن ثم سداد ديونها فالموارد السياحية تنعش التجارة الدولية وتوسع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج سواء على شكل زيادة الواردات أو عن طريق القدرة على سداد المستحقات غير المنظورة كتحويل أجور العمال الأجانب.

أهمية الدراسة:

تتمتع فلسطين بثروة سياحية متنوعة وفريدة ، فهي مهد الديانات الرئيسية الثلاث، ومهد العديد من الحضارات التي تركت بصمات واضحة على التراث الانساني، وبالرغم من صغر مساحتها، فهي تتميز بجغرافيا غنية بتنوعها الحيوي والمناخي، والذي يشكل عامل جذب للسياحة. ولكن وقوع دولة فلسطين تحت الاحتلال حرمها من الاستفادة الكاملة من استغلال مواردها السياحية الثمينة، بل ان سلطات الاحتلال احكمت سيطرتها على ابرز المعالم السياحية، وخصوصا في مدينة القدس والبحر الميت وغور الأردن، وحرمت الفلسطينيين من استغلال تلك الثروات، بينما سمحت لشركات السياحة الاسرائيلية

باستغلال تلك الثروات السياحية وتسويقها على أنها مرافق اسرائيلية. هذا بالإضافة الى مواصلة سلطات الاحتلال في التضييق على فرص استغلال الموارد السياحية حتى بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية. وعليه فان دراسة واقع قطاع السياحة الفلسطيني في ظل الاحتلال تكتسي اهمية قصوى لتحديد المعوقات التي تواجه قطاع السياحة في فلسطين وبالتالي تحديد التوجهات المستقبلية بهدف تحسين الاستفادة من الموارد السياحية المتاحة من خلال وضع الحلول والبرامج والسياسات السياحية الفلسطينية التي تخفف من تأثير الاجراءات الاسرائيلية المعادية.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الوضعية الصعبة التي يعيشها قطاع السياحة الفلسطيني في ظل سياسات الاحتلال المعادية والتي وقفت عائقا امام تطور صناعة السياحة في فلسطين، والتي ترتب عليها تدهور حاد في جميع مؤشرات هذا القطاع. ولذلك فان مشكلة الدراسة تتحدد في السؤال التالي:

- ما هي الآثار الناجمة للاحتلال الاسرائيلي لفلسطين على القطاع السياحي فيها؟ وما هي الاجراءات الواجب اتخاذها لتطوير هذا القطاع؟

هدف الدراسة:

يتمثل هدف هذه الدراسة في التعرف على واقع القطاع السياحي الفلسطيني ومدى تأثره بالسياسات والإجراءات الاسرائيلية المعادية، ومحاولة تقييم السياسات الفلسطينية المتبعة والإجراءات المتخذة من أجل الارتقاء بالقطاع السياحي الفلسطيني ومواجهة الاجراءات الاسرائيلية المعادية.

منهجية الدراسة : تتخذ الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ، أي وصف المشكلة الاقتصادية وهي القطاع السياحي في ظل الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وتحليل آثار هذا الاحتلال على القطاع السياحي الفلسطيني بغرض استشراق مستقبله.

هيكل الدراسة:

بغية الالمام بالموضوع المطروح تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث محاور وهي:

المحور الأول: واقع قطاع السياحة الفلسطيني.

المحور الثاني: السياحة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي.

المحور الثالث: مستقبل السياحة في فلسطين.

1- واقع قطاع السياحة الفلسطيني:

تحتل صناعة السياحة أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لما لها من دور في تنشيط جميع القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وغيرها، وتعتبر صناعة السياحة في فلسطين في طور النمو إلا أنها تمتلك مقومات كبيرة تمكن من رفد الاقتصاد بالعملات الأجنبية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وهي تتمتع بمكانة مميزة كبلد غني بتنوع التراث الثقافي، الديني والحضاري، بالاضافة الى التنوع البيئي والمظاهر الطبيعية المميزة. وتعتبر السياحة ليست فقط مساهما ماديا يخلق فرص العمل ويحسن مستويات الدخل، بل هي أيضا منبر إعلامي يوصل للعالم البعد الحضاري والثقافي والهوية المميزة للشعب الفلسطيني.

يعتبر قطاع السياحة هو القطاع الوحيد الذي بدأ التكوين مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أنشئت وزارة السياحة الفلسطينية التي قامت بوضع خطة شاملة من أجل تطوير وتنظيم القطاع السياحي، والاهتمام بالآثار والحفاظ عليها، والتنقيب عن أثار و معالم تاريخية أخرى، والاهتمام بتطوير وتوسيع البنية التحتية للسياحة لكي تستطيع استيعاب مئات الآلاف من السياح في السنة، كما قامت الوزارة بتطوير مواقع الجذب السياحي المختلفة، وإنشاء بنية ومرافق خدماتية لاستيعاب السياح مثل شق طرق المواصلات للاماكن السياحية و الأثرية وتشجيع بناء الفنادق الخاصة، وتسهيل إنشاء قطاع وسائل النقل السياحي، وفتح المكاتب الاستعلامية و تشجيع إصدار الأدبيات والنشرات السياحية وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة ما بين 1994 - 2000م، تعد الفترة الأفضل والأنشط في تاريخ السياحة الفلسطينية، فهي فترة إنشاء المشاريع السياحية و تأسيس البنية التحتية اللازمة لها، و السير قدماً بخطوات حثيثة في هذا المضمار حيث شهدت تلك الفترة حركة سياحية نشطة وإنشاء مشروع بيت لحم عام 2000 وازدياد عدد الفنادق والغرف الفندقية وعدد الأسرة، وساهم قطاع السياحة خلال هذه المدة بحوالي 10 % من اجمالي الناتج المحلي[1] .

إلا أن سياسة الحصار والإغلاق والاعتداءات الإسرائيلية منذ 2000/9/29 م على الأراضي الفلسطينية، ألحقت أضراراً جسيمة بهذا القطاع و قضت على المستقبل الواعد الذي كان ينتظره، خاصة أن السياحة تعتمد أساساً على حرية الحركة والسفر والتنقل، ومناخ الاستقرار والأمن، الأمر الذي تفتقر إليه المناطق الفلسطينية نتيجة الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية، فقد تراجع قطاع السياحة بشكل كبير وخسر الكثير من امكانات النمو الكامنة فيه، حيث شهد عام 2002 انخفاض حاد في نشاط القطاع السياحي، حيث تراجع عدد المنشآت السياحية العاملة في فلسطين بنسبة 21.1 % عما كانت عليه

عام 2000، كما تراجع عدد العاملين في الأنشطة السياحية بحوالي 51.6% عما كانت عليه عام 2000[2].

ومع انحسار آثار انتفاضة الأقصى بدأ قطاع السياحة في استعادة عافيته تدريجيا بعد العام 2002 وصولا إلى عام 2014، فقد ساهمت السياحة خلال الفترة الممتدة من "2007- 2013" بنسبة تتراوح بين 9% و 14% من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين[3]. و كانت الزيادة في فرص العمل المتاحة بمعدل150%، فقد كانت تقدر بـ 6144 فرصة عمل في عام 2007 في حين وصلت إلى 15576 فرصة عمل في العام [4] 2010. و على مدار السنوات الماضية طرأت زيادة مهمة في أعداد السياح الذين قدموا إلى فلسطين، فقد بلغ عدد السياح 500 ألف سائح خلال العام 2006، في مقابل مليونا و 550 ألف سائح خلال العام 2014 [5].

1-1- المؤشرات الرئيسية للانشطة السياحية في فلسطين:

تشكل المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالنشاط السياحي إطاراً مهما لمعرفة واقع السياحة في فلسطين، وسوف نتطرق الى الحديث عن اتجاه النشاط السياحي للفترة التي تلت نشوء السلطة الفلسطينية من خلال تتبع التغير في النشاط الفندقي، بالإضافة الى تطور عدد المنشآت العاملة في السياحة وأعداد السياح الوافدين وجنسياتهم.

1-1-1- المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في فلسطين:

يظهر الجدول رقم (1) المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في فلسطين ما بين عامي 1996 و 2014، ونلاحظ من الجدول الارتفاع المتصاعد للنشاط السياحي (عدد الغرف المباعة، عدد الليالي المباعة، ومعدل الانشغال الفندقي) خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1996 ونهاية عام 2000، ويعود هذا الارتفاع الى الاستقرار الامني والسياسي النسبي وشيوع الآمال بالسلام وإقامة الدولة الفلسطينية، فقد ارتفع عدد الفنادق من 72 فندق عام 1996 الى 106 فندق عام 2000، كما ارتفع عدد نزلاء الفنادق من حوالي 229 الف نزيل الى 335 الف نزيل خلال نفس الفترة.

ولقد أدى اندلا ع انتفاضة الأقصى نهاية عام 2000 إلى تصاعد الهجمة الاسرائيلية على المناطق التي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية على شكل الاقتحامات العسكرية المتكررة، والإغلاق العسكري للمدن والتجمعات الفلسطينية الكبرى، وهذا ما انعكست آثاره على البيانات الفندقية التي انخفضت بشكل حاد نتيجة للتقلبات السياسية والأمنية، حيث انخفض عدد الفنادق من 106 الى 72 فندق، وانخفض عدد النزلاء من حوالي 335 الف إلى حوالي 51 الف نزيل عام 2002.

جدول رقم (1): المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الاراضي الفلسطينية للفترة (2014–1996)

السنة	المؤشر						
	عدد الفنادق*	متوسط عدد الغرف المتاح	متوسط عدد الأسرة المتاح	عدد النزلاء	عدد ليالي المبيت	متوسط اشغال الغرف	نسبة اشغال الغرف
2014	109	6,666	14,769	610,347	1,537,311	1,681.9	25.2
2013	113	5,890	13,458	600,362	1,467,709	1,458.5	24.8
2012	98	5,203	11,883	575,495	1,336,860	1,513.7	29.1
2011	103	5,528	11,689	510,435	1,254,496	1,440.60	26.1
2010	95	,4929	10,543	577,383	1,285,661	1747.3	35.4
2009	100	4,552	9,815	452,625	1,042,290	1,481.30	32.5
2008	87	4,346	9,466	446,133	1,127,286	1,560.70	35.9
2007	82	4,109	9,088	315,866	673,458	1,033.30	25.1
2006	79	3,897	8,429	151,801	383,603	616.4	15.8
2005	77	3,648	7,732	131,908	350,219	564	15.5
2004	80	3,554	7,575	100,184	268,695	429.5	12.1
2003	75	3,050	6,620	62,812	199,275	371.6	12.2
2002	72	3,098	6,473	51,357	169,641	302.3	9.8
2001	84	2,860	6,240	60,208	184,857	303.2	10.6
2000	106	4,708	10,063	335,711	1,016,683	1,481.70	31.5
1999	91	3,781	8,053	316,949	895,540	1,333.20	35.3
1998	92	3,682	7,986	214,220	601,085	958.6	26
1997	85	3,425	7,419	220,850	639,344	1,004.20	29.3
1996	72	2,926	6,434	229,712	736,428	1,117.00	38.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح النشاط الفندقي، النتائج الأساسية، رام الله،2014 .

مع انحسار تأثير انتفاضة الأقصى بداية عام 2005، عاودت النشاطات الفندقية نموها تدريجيا . وبحلول عام 2010، انتعش النشاط الفندقي بشكل ملموس ليبلغ مستويات أعلى مما كانت عليه في السنوات التي سبقت انتفاضة الأقصى، لتستمر في التحسن والارتفاع حتى العام 2014، حيث بلغ عدد الفنادق 109 فندق، وزاد عدد النزلاء ليصل إلى حوالي 610 ألف نزيل، ولتتجاوز عدد ليالي المبيت المليون والنصف ليلة.

جدول رقم(2): نسب توزيع نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية حسب الجنسية خلال الفترة (2004-2014)

الجنسية	فلسطيني	اسرائيلي	الولايات المتحدة وكندا	الاتحاد الاوروبي	دول اوروبا الأخرى	أخرى	المجموع
2004	44.1	12.9	9.8	19.8	2.5	10.9	100
2005	33	13.4	9.9	27.2	1.3	15.2	100
2006	19.2	14.2	8.1	34.8	5.8	17.9	100
2007	16.4	15.1	7.3	36.5	12.8	11.9	100
2008	13.2	5.7	7.1	41.9	18.2	13.9	100
2009	12.6	9.8	11	35.3	15.9	15.4	100
2010	9.6	7.6	12.5	37.3	15.8	17.2	100
2011	12.1	8.6	8.4	334.	16.9	20.6	100
2012	14.8	11.6	7.1	36.1	13.7	16.7	100
2013	9.1	12.7	9	37.9	11.4	19.9	100
2014	8.9	11.1	9.8	31.9	20	18.3	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح النشاط الفندقي، النتائج الاساسية،2014.

فيما يخص جنسية السياح، يوضح الجدول رقم (2) نسبة السياحة المحلية والتي شكلت معدل17.5 % من مجموع السياح ما بين عامي 2004 و2014، إلا أنه يلاحظ الانخفاض الكبير لحجم السياحة المحلية مع مرور السنوات فقد أصبحت تشكل ما نسبتة 8.9% عام 2014 بعدما كانت تشكل 44.1% عام 2004 محققة نسبة تراجع بلغت 395% عما كانت عليه عام 2004. هذا وشكل سياح الاتحاد الاوروبي النسبة الأكبر من عدد السياح بمعدل 33.8%، يليهم سياح من دول أوروبية أخرى بنسبة بلغت 16.2%، تليهم اسرائيل(وهم الفلسطينيين حاملي جواز السفر الاسرائيلي) بنسبة بلغت 11.2% ثم الولايات المتحدة وكندا بنسبة بلغت 9.1%.

1-1-2- عدد المؤسسات العاملة وعدد العاملين في الأنشطة السياحية:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني [6] ، إلى أن عدد المؤسسات السياحية خلال العام 2010 بلغ 4748 مؤسسة عاملة في الاراضي الفلسطينية. وتوزعت هذه المؤسسات بواقع 196 مؤسسة عاملة في صناعة التحف الخشبية، و 1325 مؤسسة عاملة في متاجر بيع الهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية، و 95 مؤسسة عاملة في مجال أنشطة الإقامة قصيرة المدى، و 2869 مؤسسة عاملة في مجال أنشطة المطاعم، و66 مؤسسة عاملة في مجال تأجير سيارات الركوب بدون سائق ونقل الركاب المنتظم بالحافلات لمسافات طويلة (مكاتب تأجير الحافلات والنقل السياحي)، و 131 مؤسسة عاملة في مجال أنشطة وكالات السياحة والسفر، و 66 مؤسسة عاملة في مجال تنظيم رحلات الحج والعمرة وتقديم خدمات مساعدة الزوار.

أما فيما يتعلق بعدد العاملين في الأنشطة السياحية في الاراضي الفلسطينية فقد بلغ 15162 عاملاً. موزعين على النحو التالي: عدد العاملين في مشاغل التحف الخشبية 600 عامل، أما عدد العاملين في متاجر بيع الهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية بالتجزئة فقد بلغ 3470 عامل، وبلغ عدد العاملين في أنشطة الإقامة قصيرة المدى 1974 عامل، أما العاملين في أنشطة المطاعم فقد بلغ عددهم 8049 عامل، وفي النقل السياحي بلغ عددهم 325 عاملاً،كما بلغ عدد العاملين في وكالات السياحة والسفر 511 عاملاً، وفي أنشطة تنظيم رحلات الحج والعمرة وتقديم خدمات مساعدة للزوار 233 عاملا [7] .

2- السياحة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي:

شكلت الظروف السياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية بصورة عامة عائقاً أمام تطور صناعة السياحة في فلسطين رغم الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها الأراضي المقدسة على صعيد الحركة السياحية حيث تتصدر فلسطين التاريخية عامة والضفة الغربية على وجه الخصوص دول العالم من حيث توفر المواقع الأثرية والدينية فيها ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أهم العوامل التدميرية للمواقع الأثرية والدينية في فلسطين وخاصة ما يتعلق منها بالمواقع الدالة على عروبة المنطقة أو ذات الصلة بالديانتين الإسلامية والمسيحية فيها.

لقد ألحقت سياسة الحصار والإغلاق والاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية أضراراً جسيمة بالقطاع السياحي، الذي يعتمد بالدرجة الأساسية على توفر مناخ الاستقرار والأمن إلى جانب ضرورة تسهيل الحركة والسفر والتنقل، الأمر الذي تفتقر إليه الأراضي الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة، والتي تمثلت في الاجتياح الإسرائيلي المتكرر لمدن الضفة الغربية وأخيراً الحرب على قطاع غزة.

كان لسياسة الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية بالغ الأثر على قطاع السياحة الفلسطيني، فقد طال العدوان الإسرائيلي العديد من المنشآت السياحية بالقصف والتدمير تارة والاحتلال تارة أخرى، لذا فقد أصيب هذا القطاع بالشلل التام بما في ذلك الفنادق والمطاعم ووسائل النقل السياحي خاصة إذا ما علمنا أن تواصل العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني أدى إلى غياب الاستقرار والأمن وازدياد عدد الحواجز الإسرائيلية والإجراءات المعقدة للحركة والسفر والتنقل. ولقد نجحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المس بشكل خطير بالحركة السياحية في فلسطين حيث تراجعت بشكل كبير السياحة الداخلية جراء السياسات التي اتبعتها في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وعزلها عن بعضها علماً بأن الإحصاءات تشير إلى أن السياحة المحلية كانت تشكل أكثر من 44% من حجم السياحة الفلسطينية لتتراجع الى أقل من 9% عام 2014 [8].

كما مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي حملة عدائية مكثفة ضد الشعب الفلسطيني في الخارج خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لضرب النشاط السياحي في فلسطين وذلك من خلال توليد شعور عند أغلب السياح في العالم الخارجي بأن الأراضي الفلسطينية غير آمنة وغير مستقرة وبالتالي فهي غير مهيأة لاستقبال السياح وهذه السياسة الإسرائيلية ليست جديدة فقد سبق أن

استخدمت سلطات الاحتلال نفس الأسلوب في لبنان الذي يعتبر منافساً رئيساً لها في المجال السياحي وذلك بهدف دفع السياح إلي زيارة "إسرائيل" باعتبارها واحة الأمن والاستقرار [9] .

لقد أدي العدوان الاسرائيلي المتكررة على الأراضي الفلسطينية لضرب قطاع السياحة في الصميم، ولقد تنوعت الممارسات الاسرائيلية ضد القطاع السياحي، تمثلت في انتهاكات واعتداءات مستمرة ضد المنشآت السياحية، فعلى سبيل المثال لا الحصر [10] :

1- منذ عام 1967 تعرضت السياحة الفلسطينية إلى انتكاسة، حيث استولت إسرائيل على المقدرات السياحية الفلسطينية، وعملت على تبديل القوانين والنظم الأردنية والمصرية بأوامر عسكرية لا تخدم سوى مصالحها، ما أدى إلى ضمور القطاع السياحي وضعف الاستثمار فيه.
2- سيطرت سلطات الاحتلال على الحدود والمعابر مع الدول المجاورة، وتحكمت بشكل مباشر في عملية الدخول والخروج من وإلى الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي حال دون التدفق الحر للحركة السياحية نحو الأراضي الفلسطينية.
3- سرقت سلطات الاحتلال الكثير من الآثار والكنوز الفلسطينية، ونقلتها إلى مناطق داخل الخط الأخضر.
4- عزلت مدينة القدس، وحاصرت الشركات الفلسطينية العاملة في مجال السياحة فيها، من خلال سلسلة من القرارات التي تحول دون قدرتها على الصمود أمام الشركات الإسرائيلية التي منحت كل التسهيلات.
5- سعى الاحتلال الإسرائيلي دون إمكانية استغلال الفلسطينيين لمقدراتهم السياحية، خاصة في مدينة القدس وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية.
6- دمر الاحتلال الإسرائيلي العديد من الأماكن الأثرية الدينية والتاريخية.
7- بنت إسرائيل العديد من المستوطنات، وشقت جدار الضم والتهجير، والطرق الالتفافية الاستيطانية؛ ما أدى إلى تدمير العديد من المواقع والأماكن الأثرية والطبيعية.
8- نشرت الحواجز والبوابات، وأغلقت وحاصرت المدن، وحالت دون التنقل الحر داخل الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى توقف السياحة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
9- مارست دعاية ضد السياحة الفلسطينية، بتسريب معلومات مضللة للسياح حين دخولهم نقاط العبور الإسرائيلية، من خلال تخويفهم وتحذيرهم من دخول الأراضي الفلسطينية.

10- فرضت الشركات السياحية الإسرائيلية شروطًا على المجموعات السياحية القادمة من مختلف بقاع العالم لزيارة الأراضي المقدسة، ومن ضمنها الإقامة في فنادق إسرائيلية، ما ألحق خسائر فادحة بقطاع الخدمات السياحية في فلسطين.

11- تجريف واقتلاع الأشجار الخضراء والمثمرة من البساتين التي تمثل أحد عناصر الجذب السياحي الفلسطيني إذ بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي تم تجريفها أكثر من 50 ألف دونم مزروعة بالأشجار المثمرة وغير المثمرة والحرجية والحمضيات واللوزيات والزيتون والنخيل والموز والعنب والخضار والدفيئات الزراعية. وبلغ عدد الأشجار المقتلعة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى أكثر من 670 ألف شجرة مختلفة الأنواع [11].

ولقد خلص تقرير لوزارة الاقتصاد الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، إلى أن قطاع السياحة الفلسطيني تكبد خسائر نتيجة لممارسات وسياسات الاحتلال تقدر بحوالي 143 مليون دولار خلال العام 2010 [12] .

3- مستقبل السياحة في فلسطين:

يعتبر توفير الأمن والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي من المستلزمات الأساسية للتنمية السياحية في أي بلد، لذلك فإن أي تنمية سياحية فلسطينية حقيقية تتطلب زوال الاحتلال، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ومقدساته وآثاره وبنيته التحتية، علاوة على السماح بحرية الحركة على المعابر الدولية، وداخل الأراضي الفلسطينية، وإعادة تشغيل مطاري غزة وقلنديا، لخدمة النشاط السياحي دون أية معيقات.

وحتى يتحقق ذلك، يمكن أن تساهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالنشاط السياحي ومؤسسات التعليم العالي، في وضع خطة تمهد للتنمية السياحية الكاملة، استناداً الى الظروف القائمة، على أن تتضمن هذه الخطة[13]:

- يوجد نقص حاد في الاستثمار في المنشآت السياحية والخدمات الداعمة لها، ما يؤثر على جودة المنتج السياحي، لذلك يجب تشجيع المبادرات الاستثمارية الكبيرة منها والصغيرة، مع العلم أن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني الذي صدر عام 1995 وتم تعديله عام 1998 يعتبر من أفضل القوانين في المنطقة في هذا المجال، ولكنه بحاجة الى اعطاء أهمية أكبر للمشاريع الصغيرة بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة، التي خصها بامتيازات وإعفاءات ضريبية وجمركية.
- ضرورة تحفيز الاستثمار السياحي في القدس والتي يشكل قطاع السياحة والخدمات فيها 40% من الناتج المحلي للمدينة، حيث تعاني المدينة المقدسة من عدم تخصيص موازنات قطاعية حقيقية كباقي المحافظات الفلسطينية، ومعظم المشاريع المنفذة فيها هي مشاريع غير استراتيجية ولا تلامس الميزة التنافسية السياحية للمدينة.
- تبني سلطة النقد الفلسطينية سياسات لإدارة المخاطر وسياسات لتقليص تكاليف الإقراض تفضي الى تحفيز البنوك على الإقراض طويل الأجل في ما يتعلق بالمشاريع السياحية، و إنشاء بنوك إقراض متخصصة هدفها تنمية الاستثمار في المشاريع السياحية، بحيث يتم توفير قروض ميسرة من حيث نسبة الفائدة، فترة السداد، فترة السماح. . . الخ، بالإضافة إلى تأسيس برنامج إقراض متخصص للمشاريع الاستثمارية السياحية المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، حيث يهدف هذا البرنامج الى تشجيع المبادرين والرواد على الاستثمار بشروط تمويل ميسرة وتوفير دعم فني وتدريب لإنشاء وإدارة المشاريع السياحية.
- يعاني القطاع السياحي من نقص حاد أو تدن في جودة المرافق المرتبطة بالمواقع السياحية، ويعاني من ندرة نشاطات ما بعد زيارة المواقع السياحية، ما يؤدي الى قصر إقامة السائح في الأراضي

الفلسطينية لذلك يجب تطوير وصيانة المرافق المرتبطة بمواقع الجذب السياحي وزيادة الفعاليات والنشاطات السياحية.

- ترتكز صناعة السياحة الفلسطينية على السياحة الدينية المسيحية، وترتبط مع السوق الإسرائيلية في هذا النوع من السياحة، لذلك في حال تم التوجه إلى أشكال مختلفة من السياحة سيساهم ذلك في الانعتاق عن السوق الإسرائيلية وبالتالي جعل فلسطين مقصدا سياحيا مستقلا ومتواجدا على الخارطة السياحية الدولية، ويتم ذلك من خلال التركيز على السياحة الدينية الإسلامية وتطوير السياحة البديلة والتي ترتبط بالسياحة البيئية، الطبيعية، الثقافية وغيرها، واستهداف أسواق خارجية جديدة وزيادة حصة فلسطين في الأسواق القائمة، وبشكل خاص، يجب التركيز على السياحة من الدول العربية لان السائح العربي أطول إقامة وأكثر انفاقا من السائح الأجنبي، بالإضافة إلى امكانية استخدام السياحة من الدول العربية كمدخل لتعزيز التعاون بين فلسطين والدول العربية في المجالات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها.
- يجب العمل على تطوير و حماية قطاع التراث الثقافي وذلك من خلال التعزيز البشري و اللوجستي، حيث أنه توجد ضرورة لتطوير الكادر العامل في قطاع التراث الثقافي العام والأهلي، وتوفير الأدوات اللازمة لعمل قطاع التراث الثقافي من مختبرات ومعدات، بالإضافة الى ضرورة خلق أنظمة حماية وترميم وإدارة فعالة لمواقع التراث الثقافي، تهدف الى توحيد وتطوير قواعد البيانات الخاصة بمواقع التراث الثقافي والموجودات الأثرية المشتتة ما بين القطاع العام والقطاع الأهلي، وتطوير شرطة السياحة والآثار وتعزيز دورها في حماية المواقع الأثرية ومنع التنقيب غير القانوني.
- يجب العمل على تحديث كافة القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بالقطاع السياحي بما يواكب التطور الواقع في القطاع، حيث أن هناك عددا كبيرا من الأنشطة السياحية لا يتم ترخيصها من الوزارة ولا تعتبر نشاطا سياحيا حسب القانون، ما يؤدي الى تهديد المصالح المالية والأمنية للسائح والمتعامل مع القطاع السياحي، لذلك يجب إدخال المنشئات السياحية التي لا يطالها القانون في إطار الأنشطة السياحية التي تشرف عليها وترخصها وزارة السياحة[14].
- وللارتقاء بواقع المؤسسات العاملة والعاملين في القطاع السياحي، لا بد من إعادة تنظيم مؤسسات القطاع الخاص وإعادة هيكلة وزارة السياحة والآثار وتطوير الادلاء السياحيين و منظمي الرحلات، وذلك لزيادة فاعلية مؤسسات القطاع الخاص ووزارة السياحة والآثار، بما يساعد على تعزيز ارتباط الأدوار والمهام لكل المؤسسات العاملة في القطاع السياحي بالأهداف الاستراتيجية الخاصة بكل مؤسسة ويعزز الارتباط بالأهداف الاستراتيجية التي يطمح القطاع

السياحي للوصول إليها، ما يساهم في مأسسة توجهات تنموية موحدة ومحددة نحو صناعة سياحة فلسطينية مستدامة[15].

خاتمة:

قطاع السياحة هو القطاع الوحيد الذي بدأ في التكون مع نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية ويعتمد هذا القطاع بالدرجة الأولى على المواقع السياحية الهامة التي تمتاز بمكانتها الدينية والتاريخية وخاصة بيت لحم، القدس، أريحا، بالإضافة إلى شاطئ بحر غزة ويساهم هذا القطاع بحوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ بدء العملية السلمية طرأ تحسن ملحوظ على عدد السياح الوافدين إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، زاد الاهتمام بتطوير وتوسيع البنية التحتية للسياحة لكي تستطيع استيعاب مئات الآلاف من السياح في السنة، كتطوير مواقع الجذب السياحي المختلفة، وإنشاء بنية ومرافق خدماتية لاستيعاب السياح مثل شق طرق المواصلات للاماكن السياحية و الأثرية وتشجيع بناء الفنادق الخاصة، وتسهيل إنشاء قطاع وسائل النقل السياحي، وفتح المكاتب الاستعلامية و تشجيع إصدار الأدبيات والنشرات السياحية وغيرها.

إلا أنه مع انطلاق شرارة انتفاضة الأقصى عانى القطاع السياحي الفلسطيني من الاستهداف المباشر من قبل الاحتلال الإسرائيلي حيث يلاحظ بأنه لم يطرأ أي تغيير يذكر على البنية السياحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل أنه شهد تراجعاً ملموساً أثر بصورة واضحة على النشاط السياحي فضلا عن أن الإجراءات الصهيونية التعسفية في الأراضي الفلسطينية قادت إلى حالة من الركود السياحي .

وعليه فإن أهم المعيقات التي تواجه نمو القطاع السياحي يتجلى في استمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وإجراءاته التعسفية التي تحول دون استغلال الفلسطينيين لمصادرهم السياحية خصوصا في القدس والمناطق التي تخضع للسيطرة الاسرائيلية. فبدون زوال الاحتلال الاسرائيلي فإنه يصعب نجاح أي سياسة تستهدف ربط القطاع السياحي بتنمية اقتصادية مستدامة. ومنه فالمطلوب في ظل استمرار الأوضاع السياسية على حالها وانسداد أفق حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تصميم وتفعيل سياسات تحفز النشاط السياحي من خلال زيادة تنافسية القطاع السياحي وذلك لتعظيم عائده الاقتصادي .

الهوامش:

1- جميل العبادسة،" اثر الحصار والإغلاق والعدوان الاسرائيلي على قطاع السياحة الفلسطيني"،مركز المعلومات الوطني الفلسطيني _ وفا،رام الله،2003.

2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الانشطة السياحية، النتائج الاساسية،رام الله،2002.

3- https://www.paltrade.org/ar_SA/page/priority-economic-sectors

4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الانشطة السياحية، النتائج الاساسية،رام الله،2002.

5- تصريح لوزيرة السياحة والآثار الفلسطينية ،نقلا عن:

https://www.alzaytouna.net/premalink/85111.html

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الانشطة السياحية، النتائج الاساسية،رام الله،2010.

7- نفس المرجع.

8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح النشاط الفندقي، النتائج الاساسية،رام الله،2014.

9- عبد القادر ابراهيم حماد،" السياحة في فلسطين"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني _ وفا،رام الله،2004.

10- شادي مقبول،" القطاع السياحي في اراضي السلطة الفلسطينية- واقع وتحديات"، نقلا عن موقع: http://www.wafastudies.ps/index.php/palestinians/102-tourismact

11- جميل العبادسة، مرجع سابق.

12- Palestinian Ministry of National Economy and ARIJ,"The economic costs of the Israeli occupation for the occupied Palestinian territory" , Jerusalem , September2011.

13- مارك خانو و ادوارد ساير، قطاع السياحة الفلسطيني الوضع الراهن وامكانيات المستقبل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس، حزيران 1997.

14- بلال فلاح،" السياحة في الاراضي الفلسطينية:تحليل الاهمية والأثر"،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،القدس،2012.

15- نفس المرجع .